جدول الأعمال يحوي بند تكليف "المحاسبة" بإعداد تقرير عن نتائج فحص صفقة شراء طائرات «يورو فايتر»

مجلس الأمة ينظر اليوم وغدا ميزانيات «الوزارات والجهات الحكومية» للسنة المالية 2022-2023

مجلس الأمة

يعقد مجلس الأمة جلسةً عادية اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله أبرزها النظر في مشروعات القوانين بربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والجهات المستقلة للسنة المالية 2022–2023.

ويستهل المجلس أعمال جلسته ببنود "التصديق على المضابط" و"كشف الأوراق والرسائل الواردة وكشف العرائض والشكاوى" و"الإحالات" يليها بند "الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ 17 لمجلس الأمة".

وأدرج على جدول الأعمال بند "طلبات تشكيل لجان التحقيق البرلمانية" ويشمل طلبا مقدما من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في توزيع القسائم الصناعية وطلبا آخر مقدما من بعض الأعضاء بتكليف لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية التحقيق في تجاوزات القسائم الصناعية وتوزيعاتها.

ينتقل المجلس بعدها إلى بند "تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين" ويتضمن تقارير عدة للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية منها مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الملحقة للسنة المالية 2022–2023 ومشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات المستقلة ومشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية ذاتها.

ويشمل البند سالف الذكر تقارير أخرى لـ"الميزانيات" البرلمانية وهي مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة عن السنة المالية 2020–2021 ومشروع قانون بالنقل بين أبواب ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021–2022.

وأدرج على جدول الأعمال تقارير أخرى للجنة البرلمانية عن مشاريع قوانين بشأن اعتماد الحسابات الختامية للعديد من الجهات الحكومية الملحقة والمستقلة عن السنتين الماليتين 2018 – 2019 و2019 – 2020 وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وكذلك مشروعات القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات الحكومية الملحقة والمستقلة عن السنوات المالية من 2011–2012 إلى 2015–2016.

ومن تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول الأعمال الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ومشروع القانون بإبدال عبارة "عامل منزلي" بكلمة "خادم" حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة ومشروع القانون في شأن الاستيراد ومشروع القانون في شأن الصكوك الحكومية.

ويحوي جدول الأعمال بند "تقارير لجنة الشؤون الخارجية" البرلمانية والذي أدرجت فيه مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات ووثائق ختامية ومذكرات تفاهم وبروتوكولات بين حكومة دولة الكويت وحكومات أخرى أو اتحادات دولية وأوروبية في مجالات مختلفة.

كما أدرج على جدول الأعمال بند "الاقتراحات بقرارات" ويشمل اقتراحا بقرار مقدما من بعض الأعضاء بإحالة طلب تفسير المواد "87 و90 و104 و106" إلى المحكمة الدستورية واقتراحا بقرار مقدما من النائب الدكتور عبدالكريم الكندري بشأن تكويت جميع الوظائف في مجلس الأمة بالإضافة إلى بند "تقارير ديوان المحاسبة" ويتضمن تكليف مجلس الأمة لديوان المحاسبة إعداد تقرير عن نتائج الفحص والمراجعة والتحقق عن كل ما يثار من شبهة التجاوزات المتعلقة بعقد صفقة شراء طائرات "يورو فايتر".

ومن البنود المدرجة "كتب الحكومة" ويشمل الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية 2019–2020 وكتابا موجها من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن 2020–2021 والذي صدر ليغطي الفترة من 1 يناير حتى 30 سبتمبر 2020 متضمنا حصرا لأنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته فضلا عن تضمنه كل ما رصدته "نزاهة" خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.

مكتب مجلس الأمة عقد اجتماعاً برئاسة السعدون

السعدون مترئسا الاجتماع

عقد مكتب المجلس اجتماعاً أمس الاثنين برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون.

وحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير، وأمين سر المجلس النائب أسامة الشاهين، ومراقب المجلس النائب الدكتور عبدالكريم الكندري، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب المويزري، ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مهند الساير، ورئيس لجنة الأولويات النائب عبدالله فهاد العنزي وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني.

جانب من اجتماع مكتب المجلس

المضف: اللجنة سابقة برلمانية وهي ليست للتحقيق ولا تسعى لمواجهة موظفي القطاع النفطي

«شؤون النفط والطاقة» تستدعي المختصين لوضع تشريعات تحقق الاستغلال الأمثل للثروة النفطية

جانب من اجتماع لجنة شؤون النفط والطاقة

عبدالله المضف

ناقشت لجنة شؤون النفط والطاقة في اجتماعها أمس الاثنين آلية عملها وترتيب أولوياتها، كما واصلت استدعاء المختصين من ذوي الخبرات في القطاع للاستماع اليهم بشأن التشريعات المزمع تقديمها من اللجنة.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله المضف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة استمعت للمزيد من آراء أصحاب الخبرات في القطاع النفطي تمهيدا لوضع التشريعات والقوانين التي تحقق الاستغلال الأمثل للثورة النفطية.

وأوضح أن اللجنة استدعت الكثير من الخبرات السابقة والمتقاعدة في القطاع النفطي والخبرات الشبابية أيضا، وسوف تستمر في الاستماع لوجهات نظر المتخصصين لتحقيق الغاية من تشكيل اللجنة.

واعتبر المضف أن هذه اللجنة سابقة برلمانية كاول لجنة من نوعها، مبينا أنه ومجموعة من النواب سعوا لتشكيل اللجنة في مجلس 2020 ولكنهم لم يوفقوا في ذلك، وحققوا ما عملوا لأجله جاهدين في المجلس الحالي.

وأكد المضف أن اللجنة ليست لجنة تحقيق ولا تسعى لمواجهة موظفي القطاع النفطي لكنها تسعى لتعظيم الاستفادة من النفط إلى أبعد حد من أجل زيادة فرص العمل وإعادة هيكلة التعليم.

وأكد أن أعضاء اللجنة عازمون على الاستماع في اجتماعاتها القادمة إلى المزيد من آراء الخبرات تمهيدا لإعداد مجموعة قوانين وتشريعات تحقق الاستخدام الأمثل للنفط وعدم الاستمرار في السياسة الحالية.

من جانبه قال عضو اللجنة النائب أسامة الزيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان اللجنة عقدت اجتماعها الثالث وتم وضع تصور وآلية لعمل للجنة تم الاتفاق عليها ورفع رسالة إلى مجلس الأمة بشأنها.

وأضاف ان المجلس كلف اللجنة بمتابعة الاستراتيجيات العامة لمؤسسة البترول حتى عام 2040، والمحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها والاستمرارية والتوسع بالصناعات النفطية.

وأكد أن هذا سوف يسهم في التنويع الاقتصادي وزيادة الموارد المالية للدولة وخلق فرص وظيفية، وتشجيع الاستثمار في الطاقة البديلة والمتجددة والتحول من دولة منتجة ومصدرة للنفط فقط الى مصدر مهم في مجال الطاقة بما يساهم في تنويع الاقتصاد بالدولة.

وبين أن النفط يستخرج ويتم بيعه كنفط خام وميزانية الدولة تعتمد بشكل كبير على هذا النفط واسعاره، مضيفاً أن تذبذب أسعار النفط يمثل هاجسا لدى ابناء الشعب الكويتي بتوفر المصدر الكافي للدخل من عدمه.

واكد الزيد أن هدف اللجنة هو خلق قيمة مضافة من النفط والتي تتطلب التركيز على المصدر الطبيعي الاساسي في الدولة الذي من الممكن تحقيق عوائد كثيرة منه من خلال مشاريع كبيرة مثل التكرير و(البتروكيميكال) وغيرها

وأوضح أن اللجنة ليست لجنة تحقيق وليست مختصة بمتابعة شؤون العاملين في القطاع النفطي وملاحقتهم أو ملاحقة مخالفاتهم. اضاف ان " كل قطاع من قطاعات الدولة لا يخلوا من مخالفات ودورنا المحاسبة والمراقبة وهذا الدور نستطيع القيام به من خلال عدة أدوات دستورية ولائحية نملكها وليس منها هذه اللجنة التي لن تكون لجنة تحقيق في القطاع النفطي".

واختتم الزيد تصريحه بالتأكيد على أن اللجنة في بداية عملها، وفي القريب العاجل سيكون لديها قوانين تسهم في الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل من خلال الاهتمام بهذا المصدر المهم للبلد.

5 نواب يقترحون إلغاء «حرمان المسيء من «حق الانتخاب»

اقتراح نيابي بإلغاء حرمان المسيء

تقدم خمسة من النواب وهم فارس العتيبي وخالد المونس وثامر السويط وماجد المطيري ومبارك الحجرف باقتراح بقانون بإلغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المسيء والتي اقتضت بحرمان المسيء من حق الانتخاب.

وجاء في الاقتراح بقانون: إلغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

بعد الاطلاع على الدستور، – وعلى القانون رقم (35) لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له،

– المادة الأولى: تلغى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه.

– المادة الثانية: استثناء من أحكام نصوص المواد أرقام (10 و 11 و 12 و 13 و14 و15) من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه، على إدارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية إدراج اسم كل كويتي – ممن توافرت فيه شروط الناخب – في جدول الانتخاب الخاص بالدائرة الانتخابية التي بها موطنه الثابت في بطاقته المدنية إذا كان قد تم حذف اسمه تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه.

وتعدل جداول الانتخاب وفق الإضافات التي تجريها إدارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية تطبيقاً للفقرة السابقة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ نفاذ هذا القانون، وتنشر التعديلات في الجريدة الرسمية خلال أسبوع من إجرائها.

وتعد الأحكام المشار إليها في الفقرتين السابقتين أحكاماً وقتية تنتهي بانتهاء مقتضاها.

نائبة رئيس البرلمان الأوروبي تغادر البلاد بعد زيارة رسمية

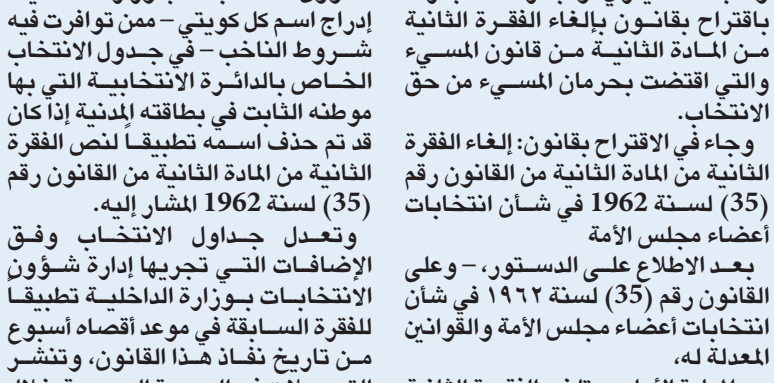
المطير في وداع نائبة رئيس البرلمان الأوروبي

غادرت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي إيفا كايلي والوفد المرافق لها البلاد مساء أمس الأول بعد زيارة رسمية استغرقت يومين. وذكرت شبكة "الدستور" الاخبارية أنه كان في وداع المسؤولة الأوروبية على أرض المطار نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير.

وكانت كايلي وصلت إلى البلاد السبت والتقت خلال الزيارة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وسمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء.

كما التقت والوفد المرافق لها نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير ورئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية.

الخطة الإنمائية تتضمن 7 متطلبات تشريعية

عاشور: «المالية» البرلمانية تناقش الأحد مع الرشيد البديل الإستراتيجي

صالح عاشور

قال مقرر المالية البرلمانية، النائب صالح عاشور، إن «اللجنة وجهت الدعوة إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد لحضور اجتماع الأحد المقبل لمناقشة الخطة الإنمائية».

وأوضح أن «الخطة الإنمائية تتضمن 7 متطلبات تشريعية وبرنامج عمل الحكومة الذي لم تتم إحالته إلى المجلس».

وأكد أن «اللجنة بحثت الخطة الانمائية الثالثة للسنوات 2020/2025 والتي تتضمن تشريعات مهمة أبرزها البديل الإستراتيجي الذي قدم منذ سنوات وسحبته الحكومة، والأحد المقبل سنطلب من الوزير استعجال المشروع الحكومي، لأننا أيضاً لدينا تعديلات». وأضاف: «الخطة الانمائية تضمنت بالإضافة إلى البديل مدينة الحرير وتنظيم برامج وعمليات التخصيص والتمويل العقاري لبنك الائتمان والسحب المنظم من صندوق الأجيال والدين العام وتعديل قانون الاستيراد».

وشدد على «أهمية ملف البديل الاستراتيجي لأنه يهدف إلى إصلاح نظام الأجور ومعالجة الخلل في ميزانية الدولة وبات ضروريا تعديل سلم الوظائف والرواتب وتقليص الفروقات في الرواتب بين الجهات الحكومية،وكما ذكرت نحن بحاجة إلى معرفة تصور الحكومة الجديد، وهل تمت اعادة دراسة المشروع وفق المتغيرات التي طرأت خلال السنوات الماضية؟».